(أيّ) بزعم موصوليتها : دراسة في البنية الشكلية

د. فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك / الأردن

تقديـــم :

اتفق معظم النحاة[1] على أن (أيًا) تكـون موصولة، وأنها كذلك في الأمثلة التالية :

(1) أ – عرفت أيّهم كاتبُ هذه المقالة.
ب – استفسرت عن أيّهم هو ملقٍ خطبة في الجموع المحتشدة.
ج – سأحاسب أيًا هو كاتبُ هذه المقالة.
د – تبيّنت أيًّا كاتبُ هذه المقالة.

ليس من شك في أن (أيًا) استنادا إلى هذا مخالفة للأسماء الموصولة كافة من حيث وقوعها مضافة لفظا ومعنى أو معنى ، ومع ذلك فهي مفتقرة إلى صلة، وليس شيء من الموصولات المعروفة إلا مفتقرا إلى الصلة إلا أنه لا يقع مضافا.

ولعل أهم ما حمل على عدّ (أيّ) موصولا كسائر الموصولات، من حيث الافتقار إلى صلة، أنّ ما بعد(أيّ) – في بعض الأمثلة المصنوعة – جملة إسمية، قد يصرّح فيها بالضمير المنفصل العائد منها على (أيّ) المزعومة موصولة، وهذا الضمير، كما يقولون، مبتدأ وما بعده خبر. وحين لا يصرّح بالمنفصل فالكلمة التي تحمل علامة الرفع، كما هو واضح في (1 / أ،د)، جزء من جملة إسمية وقع فيها خبرا لمبتدإ محذوف. هذه الجملة (بعد (أيّ) مضافة أو غير مضافة) جملة صلة لا محل لها من الاعراب كغيرها من الصلات.

يبدو لي أن حديث النحاة على (أيّ)، بعدّها – من حيث البنية الشكلية – موصولا في بعض استخداماتها، ينقسم إلى شقين : شق ذي صلة بالتفسير، وآخر متصل بمعطيات المادة اللغوية الواقعية. وعليه، فإن الأخذ بفهم مؤيد أو مخالف لفهم النحاة يُفترَض أن يستند إلى المسوّغ والحجة لا إلى مجرد الاتّباع أو المخالفة.

(1) ينظر مثلا : سيبويه، الكتاب 398/2 - 404 وابن السراج، الأصول في النحو 2 / 323-326، وابن يعيش. شرح المفصل 2 / 131-132 ,145/3-147، وابن الحاجب، الكافية 57/2-58، وابن هشام، المغني ص ص 107-109، والاشموني والصبان، شرح الاشموني وحاشية الصبان 165/1-167، السيوطي، الهمع 312/1-313، وعباس حسن، النحو الوافي 1/ 327 - 328، 100,96/3,329 (في إشارة سريعة).

إصرار النحاة على القول بوقوع (أي) موصولة :

فيما يلي سؤال تجدر الإجابة عنه : لمَ لا يعدّ النحاة (أيّا) موصولا في الشواهد التالية والأمثلة ؟

(2) أ – «أيُّكم يأتيني بعرشها....؟» [2].

ب – «....أيُّهم يكفل مريم....؟»[3].

(3) أ – أيُّ الناس مطهرٌ من الذنوب ؟

ب – أيُّهم أقدر على تحمل مسؤولية الحفاظ على ترابط الأسرة ؟

(4) أ – أيَّ أخويك آثرت ؟

ب – إلى أيِّ الحجج استندت ؟

ربما لا يعدّون (أيّاً) فيما سبق موصولا لأن (أيا)، في كل مواقعها في (1) و (2) و (3) و (4)، ذات موقع إعرابي، وليس هناك ما يسمح بتأويل شيء مما بعدها على أنه صلة، وعليه، فإن (أيّا) ليست فيما سبق موصولا.

ويصدق الحكم السابق في الشواهد والأمثلة التالية :

(5) أ – «أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى»[4].

ب – «أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ»[5].

(6) أيُّهم يكرمْني أكرمْه.[6]

فمن أين إذاً جاء القول بوقوع (أيّ) موصولة في (1)، على سبيل المثال ؟.

لا يتحدث الزجاجي[7] على مجيء (أيّ) موصولة، ولكن عن كونها استفهامية وجزاء وخبرا أو مدحا وتعجبا. وهذا كله لا علاقة له بمركب (أيّ) الشكلي، ولكن بالوظيفة النحوية أو الدلالية التي قد تسند لـ (أيّ). إن القول بموصولية (أيّ) حديث في البنية الشكلية لهذه الكلمة. وحديث النحاة فيها لا يستند، في الواقع، الأ إلى أمثلة مصنوعة، كما في (1/ ب،ج،د) وفيما أشبه من أمثلة يوردها النحاة في كتبهم. ولقد أشار ابن هشام[8] إلى زعم أحمد بن يحيى ثعلب بأن (أيّا) لا تكون موصولة أصلا، وبأنه لم تسمع أقوال للعرب شبيهة بأمثلة النحاة.

أما الأمثلة والشواهد الشبيهة ب (1/ أ)، فليس فيها – عند التحقيق – ما يسوّغ القول بموصولية (أيّ) إلا قول النحاة بإعراب ماكان مثل (كاتب) في (1/ أ) على أنه جزء من جملة إسمية وقع فيها (كاتب) خبرا، وهذه الجملة لا بد لها من محل إعرابي. فإذا عدّت (أيّ) في (1 /أ)، وفي قوله تعالى:

(7)«ثم لننزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدّ على الرحمن عتيّا»[9].

ذات محل إعرابي، في نظرهم، هو النصب على المفعولية لكل من (عرفت) و (ننزعنّ)، فما محل

---

(2) النمل 38/27

(3) آل عمران 44/3

(4) الاسراء 110/17، ويذكر الزجاجي هذه الآية في (كتاب الحروف والمعاني ص 62)، وابن هشام (في المغني ص 107).

(5) القصص 28/28، وانظر ابن هشام، المغني ص 107

(6) يذكر الزجاجي المثال في كتاب الحروف ص 62

(7) كتاب الحروف ص ص 62-63

(8) المغني ص 109

(9) مريم 69/19

الجملة المزعومة بعد (أيّ)، تلك الجملة التي ذُكِر – حسب تصورهم – جزؤُها الخبرُ (كاتب) و (أشد) على التوالي ؟

لقد أشار بعض النحاة، كما يذكر ابن هشام[10]، إلى أن (أيُّهم) – بقراءة الضم في (7) – مبتدأ خبره (أشدّ)، فلا وصل. غير أنه كان لا بدّ أن يفسِّر النحاة مجيء (أيّ) بالضم مادامت (أيّ) هذه باديةً، للنظر الأول، معمول (ننزع)، فكان أن قدّر الخليل[11] معمول (ننزع) محذوفا على (الفريق الذي يقال فيهم أيُّهم....)، أي أنه قال برفع (أيّ) على الحكاية، كما يذكر الزمخشري[12]، في حين قال آخرون، كما يذكر ابن هشام[13] بأن معمول (ننزع) هو الجملة (أيّهم...) على تعليق (ننزع) عن العمل لفظا. وعلى الرغم من أن الزمخشري يجيز[14] إعمال (ننزع) في شبه الجملة (من كل شيعة)، إلا أنه باق على القول بموصولية (أيّ) في الآية المذكورة، فهو يتصور (أيُّهم أشدُّ....) جوابا لسؤال يقول : من هم ؟

ولعله يُستشَفّ، من ردّ ابن هشام[15] لقول من يقول بتعليق[16] (ننزع) لاختصاص التعليق بأفعال القلوب، ومن ردّه لقول من يقول بزيادة (مِن) قبل معمول (ننزع) وهو (كلّ شيعة) – لعله يُستشَفّ من ذلك أن ابن هشام مازال يقول بموصولية (أيّ)، فقد ردّ، قول الزمخشري بالتعليق، بالقول[17]. «ولا أعلمهم استعملوا (أيّا) الموصولة مبتدأ....».

يأخذ جمهور البصرية والكوفية[18]بفكرة أن (أيّا) يقع موصولا ذا صلة كصلة (من) و (ما). ومما يقوّي هذه الفكرة لديهم أن سيبويه[19] والنحاة من بعده ينظرون إلى (أيّ)، في (أيّهم) في الآية السابقة في (7)، على أنها مبنية على الضم على الرغم من أنها معمولُ (ننزع) مباشرة. وهذا يعني أنه لا بد من تفسير مجيء (أشدّ) بالضمّ، فكان القول بأنها جزء من جملة حذف صدرُ صلتها المبتدأُ.

حتى الذين قالوا بجواز مجيء (أيّ) منصوبة في الآية السابقة في (7) يقرون[20] بأنها موصولة لكنها فيها معربة، و (أشدّ) جزء جملة الصلة.

مناقشة زعم وقوع (أيّ) موصولة :

يرى ابن هشام، كما سبقت الإشارة، أنه لاتعليق إلاّ في أفعال القلوب، ويرفض إيقاع التعليق في غير ذلك. والحق أن في الآية السابقة في (7) دليلا على قيام هذا التعليق في غير أفعال القلوب، إلاّ

(10) المغني ص 108

(11) المغني ص 108، ويشير سيبويه (الكتاب 398/2-399) إلى تقدير الخليل في الأمثلة المصنوعة المشابهة

(12) الكشاف 34/3

(13) المغني ص 108

(14) الكشاف 34/3

(15) المغني ص 108

(16) يوضح ابن يعيش (شرح المفصل 146/3) إمكان تعليق (ننزع) في الآية لأنها بمعنى (التبيين) وهو قريب من العلم، ويذكر الأشموني (شرحه 32/2-33، وينظر كذلك حاشية الصبان 32/2) أنه قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها، ثم يذكر أفعالا بعضها يفيد طلب العلم، وبعضها من أفعال الحواس الخمس. فإذا كان الأمر كذلك، فلِمَ يوصد الباب إذاً أمام تعليق أفعال أخرى ؟

(17) المغني ص 108

(18) ينظر مثلا : شرح المفصل 145/3-146

(19) الكتاب 398/2-399

(20) الكتاب 398/2، 399

إذا فهمنا الفعل (ننزع) على معنى (التبيين)، كما أشار الزمخشري[21]، والتبيين قريب من العلم. مهما يكن، فإنه إذا كان التعليق يوجبه[22]، مثلا، مجيء أحد مفعولي فعل (الظن) اسم استفهام، فإن وقوع (أيّ) – مستفهما بها – يجعل لها إعرابا يقتضيه بقية الجملة البسيطة التي تقع (أيّ) فيها، ولا يجوز، تبعا لذلك، أن تأخذ وظيفة يقتضيها عامل خارج عن الجملة التي (أيّ) جزء منها. وعليه، فإن (أيّا) لا يجوز أن تجيء نصبا في الآية السابقة في (7)، ولا في ما شابهها من شواهد وأمثلة.

هذا، ويمكن عدّ القول بحمل (أيّ) ومابعدها على الحكاية، كما هو رأي الخليل، نوعا من التعليق. فالحكاية مانعة من ظهور الاعراب في جزء منفرد من أجزاء تركيب ما، أي أن الحكاية سبب يوجب التعليق. ومثل هذا واضح في قول النحاة بإعمال (القول) في مقوله محكيا، كما في الآية الكريمة التالية، ومثلها في القرآن الكريم وفي العربية كثير كثير :

(8) «قال : هم أولاء على أثرى وعجلت إليك ربّ لترضى»[*] وعليه، يمكن الاشارة إلى عمل الفعل (ننزع) على النحو التالي :

(9) ثم لننزعنّ....(أيُّهم أشدّ على الرحمن عتيّا).

إن (أيّا)، الاستفهامية، لا تختلف – كما سبقت الاشارة – عن صور (أيّ) الأخرى من حيث البنية الشكلية. ولو رحنا نُدخل عوامل على الجمل الاستفهامية في (2-4) – وعلى الرغم من عدم قول النحاة ببناء (أيّ) الاستفهامية هذه ـــ ماتغير إعراب (أيّ) بدخول تلك العوامل الخارجية؛ ذلك لأن إعراب (أي)، في هذه الجمل، مكتسب كما هو معروف، من الجمل التي تضمنت (أيّا) هذه؛ ولا يكون للعامل الخارجي من أثر مباشر ومنفصل على (أيّ) وخبرها. وعليه تظهر الجمل الاستفهامية في (2-4) كما يأتي، على سبيل المثال:

(10)أ – عرفت (أيُّكم يأتيني بعرشها ؟)

ب – سألت (أيُّهم يكفل مريم ؟)

(11) أ – امتحنت (أيُّ الناس مطهر من الذنوب ؟)

ب – استخلصت (أيُّهم أقدر على تحمل مسؤولية الحفاظ على ترابط الأسرة ؟)

(12) أ – عرفت (أيَّ أخويك آثرت ؟)

ب – لمست (إلى أيِّ الحجج استندت ؟)

قد يقال : إن من الممكن أن يؤثر العامل الخارجي في جزء منفرد أو أكثر إذا ما أحدثنا تغييرا، كثيرا أو قليلا، ينهي أسلوب الاستفهام المباشر المحصور بين الأقواس في (10-12)، كما يلي، على سبيل المثال :

(13) أ – عرفت أيَّ أخويك آثرته،

ب – لمست أيَّ الحجج استندت إليها.

إذ صارت (أيّ) هنا معمولا مباشرا لكل من (عرفت) و (لمست) لا لـ (آثرت) و (حرف الجر – إلى)، على التوالي، حين كانت البنية استفهاما، فالتغيير الحادث، بالاضافة إلى ما سبق، هو إبراز ضمير عائد على (أيّ) يعمل فيه كل من (آثر) و (إلى).

(21) شرح المفصل 146/3

(22) ينظر مثلا : شرح ابن عقيل 438/1-439

(*) سورة طه 84/20

والحق أنني لم أقع عند النحاة على شواهد مماثلة لهذين المثالين المصنوعين في (13)، وقد قدّم سيبويه[23] أمثلة مصنوعة، تخيّلها، من مثل :

(14) على أيّهم تنزلُ عليه أنزلُ

على أن (أيّا) هنا موصولة ومعملة مع حرف الجر (على) للفعل (أنزل). أما صلتها فجملة (تنزل عليه) التي تضمنت ضميرا عائدا على (أيّ). هذا، وقد قرن سيبويه المثال السابق في (14) بمثال آخر مصنوع استخدمت فيه (مَن) موصولا، هو :

(15) بمن تمرُّ به أمرُّ.

فإذا كانت بنية كهذه في (15) ممكنة مع (مَن)، لعدم الخلاف في وقوعها موصولة، فلربما لا تكون كذلك في المثال (14).

ومع هذا، فليس في مكنتي القول بامتناع بنى كالبنى الواردة في (13)، مثلا، وفي :

(16) أ – عرفت أيَّ أخويك مؤثرٌ.

ب – لمست أيَّ الحجج مستندٌ إليها.

برفع كل من (مؤثر) و (مستند)، وهذا يعني أن (أيّا) معملة لما قبلها لا لما بعدها كما في حال الاستفهام. فإذا ما قبلنا ببنى كالمشار إليها في (13) و (16)، وكنا ممن يرفض القول بموصولية (أيّ)، كان لزاما علينا – كما وجد النحاة قبل ذلك لزاما عليهم – أن نوضح موضع العبارت : (آثرته) و (استندت إليها) و (مؤثر) و (مستند إليها)، وهذا ما سنعرض له في أعقاب هذه المناقشة.

لا بد هنا أن نذكر أننا لم نقع كذلك عند النحاة على شواهد جاء فيها (أيّ) مضافا وبعده جملة اسمية ظهر فيها العائد مبتدأ، ولا على شواهد جاء فيها غير مضاف (معملا أو غير معمل لما قبله)، وبعده جملة اسمية محذوفة العائد المبتدإ، أو مذكورتُه (بدلالة ارتفاع خبر هذه الجملة المفرد). كل ما يورده النحاة[24] أمثلة مصنوعة تدّعي أحوالا متعددة، لما أسموه، (أيّا) الموصولة، وقعت (أيّ) فيها معربة في كل الأحوال إلاّ في حال واحدة بزعم جمهورهم. هذه الأمثلة المصنوعة تناقلتها كتب النحو فلم يكد يزيد أحدها فيها شيئا ذا بال.

الشاهد الوحيد الذي يُذكر هو الذي جاءت فيه (أيّ) معملةً مباشرة لما قبلها ظاهرة الاعراب، وجاء ما بعدها مفردا مرفوعا، وهو قراءة النصب في الآية التي سبق ذكرها في (7)، هكذا :

(18) «ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيَّهم أشدُّ....»

يذكر سيبويه[25] هذه القراءة ويصف الاعراب (أي ظهور عمل (تنزع) في (أيّ) مباشرة) بأنه «لغة جيدة». ولا غرو فقد استقر عنده وعند معظم النحاة غيره أن (أيّا) تقع موصولة، وهي في هذه الآية كذلك بصرف النظر عن العلامة التي يحملها لفظ (أيّ). وعليه، فلا إشكال في تفسير الرفع في (أشدّ)؛ فهو عنده، وعند غيره، على خبرية (أشدّ) من حيث كانت (أشدّ) جزءا من جملة اسمية هي جملة الصلة. استقر هذا القول بموصولية (أيّ) عند النحاة إلى التفسير لا إلى المعطى اللغوي.

---

(23) الكتاب 80/3

(24) ينظر مثلا : الكتاب 398/2-399، 401-402، 403-404، الأصول في النحو 323/2-326، شرح المفصل 145/3-147؛ الكافية 289/1 (في إشارة سريعة إلى موصولية (أي))، 56/2-58، المغني ص ص 107-109، الاشموني والصبان 166/1-167، شرح ابن عقيل 121/1-165، الهمع 312/1-313، النحو الوافي 327/1-328.

(25) الكتاب 399/2

أمّا القراءة المشار إليها، فهي إحدى القراءات الشاذة، إذ لم يذكرها ابن الجزري في النشر[26]. وقد صرّح الاستراباذي[27] وغيره[28] بشذوذ هذه القراءة. بل إن مما يحمل على الاستغراب الشديد أنهم لم يأتوا بـ (أيّ) هذه التي زعموا أنها موصولة غير استفهامية ومبنية على الضمّ، لم يأتوا بها مسندا إليها (مبتدأ) حتى ولو في مثال واحد مصنوع، ولا مسندا إليها (فاعلا) كما يقع أيّ اسم موصول. فإذا كانت حقا موصولة، فما الذي يمنع من قيام (أيّ) بهاتين الوظيفتين النحويتين (أقصد : المبتدأ و الفاعل) ؟

ولتبيّن مدى غرابة القول بموصولية (أيّ)، حيث عدّوها كذلك، فلعل من المفيد أن نذكر جملة من الشواهد المشابهة تماما لما ورد في الآية في (7) :

(19) أ – «...لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ؟»[29].

ب – «ولتعلمنّ أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى»[30].

ج – «وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون»[31].

(20) أ – «فلينظر أيُّها أزكى طعاما»[32].

ب – «فستبصر ويبصرون بأيِّكم المفتون»[33].

فـ (أيّ) في هذه الشواهد استفهامية، كما يصرح الأشموني[34]، معلّقة لعمل العامل قبلها. وهي في (19/ ج) استفهامية وليست مُعْمَلة لـ (سيعلم)، فالنصب فيها على النيابة، كما يقولون، عن المفعول المطلق، وقدمت (أيّ) مع ما أضيفت إليه لغرض بناء أسلوب الاستفهام. وكذا يقال في (20 / ب)، أقصد أنها معملة لـ (الباء) وقدمت للاستفهام.

لا أظن أحدا قادرا على إبراز فرق واحد بين هذه الآيات، التي وصفت (أيّ) فيها بأنها استفهامية غير موصولة – من حيث البنية الشكلية، والآية موضع الجدل.

انظر كيف يرفض بعض النحاة[35] سلك (أيّ) في عداد الموصولات في مثل :

(21) أيَّ يوم سَرَرْتَني بوصال
لم تُرُعْني ثلاثةٌ بِصدودِ

(22) أرأيت أيَّ سوالفٍ وخدودٍ
بَرَزَتْ لنا بين اللَّوى فَزَرودِ

لا لذنب إلاّ لأن (أيّا) قد أضيفت إلى نكرة، ولم تضف إلى معرفة، كما اشترطوا مفترضين بلا سند لغوي. لقد عدّوا (أيّا) في الأول (أي : (21)) استفهاميةً غيرَ موصولة – من حيث بنيتها الشكلية – مع أنها لن تكون إلا كذلك حتى لو أضيفت إلى معرفة. ورَفْضُ كونها موصولة يعني بالطبع أن ما بعدها ليس صلة.

(26) النشر في القراءات العشر
(27) الكافية 57/2
(28) ينظر مثلا : الأشموني 167/1
(29) الكهف 12/18
(30) طه 71/20
(31) الشعراء 227/26
(32) الكهف 19/18
(33) القلم 6/26
(34) شرح الاشموني 166/1
(35) المغني ص 110

لم يذكر النحاة، كما سلفت الاشارة، شواهد وقعت فيها (أيّ) معمولة مباشرة لعامل سابق ووقع بعدها مفرد مرفوع على أنه، كما يفسرون، خبر مبتدإ في جملة الصلة. كما أنهم لم يذكروا شواهد وقعت فيها (أيّ) غيرَ استفهامية معمولةً لعامل سابق (والاعراب ظاهر فيها) وبعدها جملة فعلية يُدّعى بأنها جملة صلة. وهكذا يتبين أن الزعم القائل بوقوع (أيّ) موصولة أمر مستند إلى التفسير لا إلى الوقائع اللغوية التي قد تأبى – لو كانت موجودة – كونَها غير موصولة. وهكذا، أيضا، يبرز زعم أحمد بن يحيى ثعلب بأن «(أيًا) لا تكون موصولة أصلا»[36] يبرز زعما يمكن الاعتداد به.

هذا، وليس في الشاهد الشعري[37] التالي :

(23) **إذا ما لقيت بني مالك**
فسلّـــم على أيّهـــم أفضلُ

برواية الجرفي (أيّهم)، والذي يحتج به ضدّ ثعلب الرافض لوصل (أيّ)، ليس فيه دليل على الوصل؛ فرواية الضم كثيرة الدوران، ولا بدّ أن البيت قد صدر عن الشاعر[38]– إن صحّت نسبة البيت له – برواية واحدة لا بروايتين. أمّا ادّعاء أن الضمّ ضمّ بناء، فقد سبق أن تقرر خلوّ هذا الادّعاء من أي سند؛ إذ القول ببناء الضمّ مرجعه إلى التفسير لا إلى المعطى اللغوي. هذا، علاوة على أن إصرار سيبويه على القول ببناء الضمّ – في الحال التي وصفوها في الآية موضع الخلاف – يشير، أولا، إلى أن **الإعراب** غير وارد في كلام العرب، ويُنْبي، ثانيا، عن أنه (أي : بناء الضمّ) مجرد طريق ارتُئي لتفسير الضمّ في (أيّ) في الآية المذكورة.

ولا يغرّنّك ما ينقله لنا ابن يعيش[39]، حكاية عن الجرمي أنه قال : «من حين خرجت من الخندق (يعني خندق البصرة) حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول (اضرب أيُّهم أفضلُ»، أي كلهم ينصب. لا يغرنّك ذلك فهو من مبالغات اللغويين والنحاة، ولا غرو، فابن يعيش نفسه يعقّب على هذا بقوله : «وهذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه... وذلك أن سيبويه سمع ذلك وحكاه....».

والحق أن ضعف القول بموصولية (أيّ) كاف لإضعاف ما تبقى من مسائل ذات صلة بـ (أيّ) – موصولةً، بزعمهم. ومع هذا فقد تظهر مناقشة بعض هذه المسائل مدى غرابة القول بوصل (أيّ). فلقد استقر القول بموصولية (أيّ)، عند النحاة، استقراراً عجيبا على نحو جعل جمهورهم ينسبون لـ (أيّ)، موصولةً بزعمهم، مزيّة ليست لغيرها من الموصولات، ألا هي جواز إسقاط الضمير العائد من جملة الصلة، المزعومة، حين يكون مبتدأ في حال رفع ومن غير شرط [40]، في حين لم يجيزوا مثل ذلك في بقية الموصولات، كما في :

(24) ما أنا بالذي منطلقٌ،
الذي صاغه سيبويه[41] ليحاور الخليل حوله، في مقابل مارواه الخليل من قولهم :

(25) ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئا،

---

(36) المغني ص 109
(37) شرح الاشموني 166/1
(38) ينظر مثلا : العيني في ذيل الأشموني 166/1
(39) شرح المفصل 146/2
(40) ينظر مثلا : الكتاب 400، 403-404، والاشموني والصبان 168/1
(41) الكتاب 404/2

والذي يعده الخليل صحيحا على الرغم من حذف الضمير المبتدإ العائد على الموصول. لقد كانت حجة الخليل – والتي تناقلها جمهور النحاة – أن الصلة في المثال(25) قد استطالت فكانت استطالتها عوضا من ترك الضمير. لقد كان التفسير السابق هو تفسيرَهم لجواز سقوط الضمير من صلة (الذي) في الآية :

(26) «وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله»[42].

وكما يلحظ هنا، فإن الأمر منصب على التفسير لا على المعطى اللغوي (فيما يخص الموصولات غير (أيّ)). وهو كذلك في (أيّ). موصولة بزعمهم. فقد جاز ترك الضمير المبتدإ العائد من صلتها، المزعومة، ولو لم تستطل؛ لأن هناك استطالة ذاتية في (أيّ) أغنت عن استطالة الصلة. وما تلك الاستطالة الذاتية إلاّ كون (أيّ)، كما يشير الصبان[43]، ملازمة للاضافة «لفظا أو نيّة».

لما كان الأمر متصلا، إذاً، بالتفسير (في الموصولات غير (أي) بزعمهم)، فقد حُقّ لأحدنا أن يتساءل، أولا ، عن العلاقة المنطقية بين استطالة الصلة وجواز حذف الضمير المبتدإ العائد، أو عن معنى تعويض الاستطالة عن ضمير محذوف وعن آلية هذا التعويض ! وينبغي لأحدنا كذلك أن يتساءل، ثانيا، عن الكمّ المجزىء في الاطالة، وعن نوع الألفاظ اللازمة لاحداث هذه الاطالة، فهل تكفي كلمة واحدة، مثلا، أو كلمتان أو ثلاث ؟ وهل تشفي الحروف غليلا في هذا أو أنها لا تجدي فيه نفعا ؟! لا أظن أن عند أحد من النحاة إجابة مقنعة على مثل هذه التساؤلات. فإذا أضفنا إلى هذا أنه، ومن خلال الواقع لم يتقرر كون (أيّ) موصولة، صار لا بدّ أن يُبحَث أمر جواز أو امتناع حذف الضمير (المبتدأ العائد من الصلة) على صعيد الموصولات غير (أيّ) المزعومة أحدَ الموصولات.

ثم ما الذي يمنع، ثالثا، من عدّ البنية في الآية في (26) على النحو التالي ؟ :

(27) وهو (الذي في السماء) إله، و (في الأرض) إله، أي :

(28) وهو (الذي في السماء) إله، وهو (الذي في الأرض) إله.

أي : على أن شبه الجملة (في السماء) وشبه الجملة (في الأرض) هما صلة الموصول، وأن لفظ (إله) هو خبر الضمير المنفصل المبرز لا خبرُ الضمير المتصور مبتدأً لجملة الصلة المتصورة بدورها مؤلفةً منه ومن لفظ (إله) – الذي تعلق به شبه الجملة – خبرا. وحين نعدّ شبه الجملة صلة ظاهرة للموصول، فهذا يعني أنها جزء من جملة وأنها وقعت خبر المبتدإ هذه الجملة المحذوف. إن حذف الضمير، المبتدإ العائد على الموصول، حذفٌ مطّرد حين يقع خبر هذا المبتدإ مشيرا إلى كون عامّ كما في الشواهد التالية :

(29) أ – «....فينظروا كيف كان عاقبة **الذين من قبلهم**»[44].

ب – «...إن الله لا يغيّر **ما بقوم ما بأنفسهم**»[45].

ج – «ولله يسجد **من في السموات والأرض**....»[46].

(42) الزخرف 84/43
(43) في حاشيته على الاشموني 168/1
(44) يوسف 109/12
(45) الرعد 11/13
(46) الرعد 15/13

وغيرها في القرآن الكريم كثير كثير؛ في حين يجب إبراز الضمير المبتدإ العائد على الموصول إذا وقع الخبر كونا خاصا، كما في :

(30) أ – «أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق **كمن هو أعمى**»[47].

ب – «أ**فمن هو قائم** على كل نفس بما كسبت...»[48].

واستنادا إلى هذا، تكون عبارتا (الذي في السماء) و (الذي في الأرض) بدلا من الضمير المنفصل المُبْرَز (هو). وبهذا تكون الصلة غير مستطيلة، وحُذِف، مع هذا، الضمير المبتدإ العائد على الموصول كما هو الشأن مع (أيّ) موصولة بزعمهم.

تفسير الرفع في اللفظ المزعوم ركنا في جملة الصلة :

مالا يحفز إذاً على القول بموصولية (أيّ) أمور ثلاثة هي :

1 -أن أحدا لا يستطيع أن يبرز فرقا واضحا وجوهريا بين وقوع (أيّ) استفهاميةً غير موصولة في بنيتها الشكلية، و (أيّ) موصولةً – بزعمهم – في ضوء الأمثلة والشواهد التي مضت.

2 - كونُ (أيّ) ملازمة للاضافة معنى[49]، وهذا يجعلها مفارقة في بنيتها الشكلية للموصولات الأخرى التي لم يقع أي منها مضافا.

3 -انعدام الشواهد على بروز ما يدعون أنه ضمير وقع صدر جملة صلة (أيّ). هذا، علاوة على انعدام الشواهد التي وقعت فيها (أيّ) – منفصلةً – معملةً، على نحو يظهر في إعرابها، لعامل سابق عليها.

على أنه إذا سلّمنا بصحة الروايات التي يظهر فيها أن (أيًا) معلمة على نحو ظاهر لعامل سابق عليها، فلا بد – إذا – من تقديم تفسير آخر لذلك اللفظ الذي يظهر مرفوعا في الوقت الذي يقع فيه (أيّ) غير مرفوع على الابتداء من حيث هو حامل لعلامة إعراب أخرى، كما هو وارد في قراءتي نصب (أيّ) وجرها في (18) و (23)، على التوالي. وأظن أن التفسير الذي ستعرضه هذه الدراسة مفض إلى الاقلاع عن القول بموصولية (أيّ).

لنتأمل، كمدخل للتفسير، المثال التالي :

(31) أيُّ طبيب متخصص في الطب الباطني – قادر على وصف حال هذا المريض

ما الوظيفة التي يقوم بها لفظ (متخصص) ؟ إنها بالطبع نعت للفظ (طبيب) لا لـ (أيّ)؛ لأن (أيًا) مرفوعة ومضافة، على التدقيق، للفظ (أيّ) وتوابعه. فلو تصورنا المثال السابق على النحو التالي :

(32) أيُّ طبيبٍ متخصص في الطب الباطني – قادر على وصف حال هذا المريض

برفع (متخصص)؛ فإما أن يقال بأن (متخصص) نعت لـ (أيّ)، وإما أن يُدّعى — كما فعل النحاة — بأن (متخصص) خبر لمبتدإ محذوف في جملة إسمية إما أن يقال فيها إنها جملة صلة لـ (أي)، كما قال النحاة، وهو أمر شديد التكلف للأسباب التي فصلت فيما مضى وتم إجمالها غير بعيد، وإما أن يقال فيها إنها جملة في موضع النعت لـ (أيّ). وهذا القول الأخير – على الرغم من ضعفه في نظر هذه الدراسة – فإنه أقدر على الاقناع من القول بأن الجملة صلة موصول هو (أيّ).

(47) الرعد 19/13
(48) الرعد 33/13
(49) الكافية 57/2

قد يقال : وكيف نعدّ مثل هذه الجملة، التي حُذِف صدرُها المبتدأُ، جملة نعت مع أن (أيّا) قد ترد مضافة إلى الضمير، والضمائر معارف، هكذا ؟ :

(33) أيُّهم متخصص في الطب الباطني قادر على وصف حال هذا المريض.

على أنه إذا ما قبلنا بفكرة وجود مثل هذه الجملة، فإنه مازال في مكنتنا عدّها نعتاً لـ (أيّ) من حيث كانت (أيّ) شديدة الابهام.

أما إذا كانت (أيّ) منوّنة وكنّا ممن يقبل بفكرة وجود جملة مثل (33) ، فالجملة نعت كذلك لـ (أيّ) الشديدة الابهام، لأن التنوين فيها دالّ على أنها مضافة معنى وأن المضاف إليه محذوف.

إستنادا إلى هذا التصور، الذى نرى ضعفه للأسباب المذكورة سالفا، يمكن فهم (أيّ) واللفظِ المرفوعِ بعدها، في القراءة الشاذة المشار إليها وفي بيت الشعر غيرِ الموثق الرواية والمشار إليه فيما سبق، وهما على التوالي مرة أخرى:

(34) أ – «ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشدُّ على الرحمن عتيا»

ب – إذا ما لقيت بني مالك
فسلّم على أيّهم أفضلُ

خـاتمـــة :

نخلص مما سبق إلى أن (أيّا) ليست، في أي من استعمالاتها، إسما موصولا من حيث بنيتها الشكلية؛ وإلى أن ما جرى من صنع لأمثلة تصوّر وقوعها موصولة (مضافةً وغير مضافة، وبارزة العائد ومحذوفته) ما جرى من ذلك كله محض تفسير. فـ (أيّ) غير موصولة، وحين استخدمت تالية لأحد العوامل المؤهلة للعمل فيها فقد كانت في الغالبية العظمى من الشواهد استفهامية مكتسبةً إعرابها من الجملة الاستفهامية التي وردت فيها، وكانت من ثَمّ معلّقة لأيّ عامل خارج جملتها.

إلاّ أنها في نادر من الشواهد – التي يمكن أن يُحملَ عليها كثير من الأمثلة المصنوعة – جاءت حاملةً لاعرابٍ من أثر عامل سابق عليها، فكانت جزءًا من الجملة التي تضمنت هذا العامل. وكان لا بد من حمل العبارة التالية لـ (أيّ) – مضافةً، لفظا، أو غيرَ مضافة – على أنها عبارة في موضع نعت لـ (أيّ) الموغلة في إبهامها.